رقم الوثيقة: EUR 45/002/2012
16 يناير/كانون الثاني 2012

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: قرار مهم بشأن الترحيل والتعذيب

تعلن "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" في 17 يناير/كانون الثاني 2012 قرارها المتعلق بما إذا كان ينبغي إبعاد مواطن أردني من المملكة المتحدة إلى الأردن بالاستناد إلى "تأكيدات دبلوماسية" مقدمة من السلطات الأردنية بأنه سوف يعامل معاملة إنسانية، ولن يتعرض للتعذيب.

وكان مقدِّم الطلب إلى المحكمة، عمر عثمان، المعروف أيضاً بكنيته "أبو قتادة"، وهو لاجئ في المملكة المتحدة منذ 1994، قد أدين غيابياً في محاكمتين منفصلتين في الأردن، في 1999 و2000، بجرائم تتصل بالإرهاب، وحكم عليه بالسجن المؤبد والسجن 15 سنة، على التوالي. بينما لا يزال التعذيب أثناء الاعتقال أحد المشكلات الخطيرة في الأردن.

وحاجج عمر عثمان بأنه سوف يتعرض لخطر حقيقي في أن يخضع للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة إذا ما أبعد إلى الأردن، وبأن حقه في محاكمة عادلة سوف ينتهك، رغم التأكيدات التي قدمتها السلطات الأردنية.

وكانت منظمة العفو الدولية ومنظمتا "هيومان رايتس ووتش" و"العدالة- JUSTICE" قد تقدمتا في أكتوبر/تشرين الأول 2009 بتدخل مشترك لدى المحكمة الأوروبية أثارت فيه بواعث قلقها بشأن التدبير المتمثل في الاعتماد على التأكيدات الدبلوماسية لتبرير تسفير أفراد إلى بلدان يواجهون فيها خطراً حقيقياً بأن يخضعوا للتعذيب أو لغيره من صنوف المعاملة السيئة.

وحاججت المنظمات الثلاث بأنه قد ثبت أن مثل هذه التأكيدات لا تشكل ضمانة فعالة ضد سوء المعاملة. وتناولت مداخلة المنظمات الثلاث كذلك استخدام الأدلة السرية في إجراءات الإبعاد المتعلقة بالأمن القومي، واستمرار خطر التعرض للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة في الأردن.

mailto:laroyo@amnesty.org
نود إحاطتكم علماً بأن المتحدثين باسم كل من المنظمات الثلاث التالية أسماؤهم، وسبل الاتصال بهم، جاهزون لإجراء المقابلات مع وسائل الإعلام فيما يخص القرار بشأن عمر عثمان:

جوليا هول Julia Hall، الخبيرة في مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان في منظمة العفو الدولية، وكتبت خمسة تقارير حول التأكيدات الدبلوماسية في وجه التعذيب، وقامت بدور خبير استشاري في قضية عمر عثمان في سياق الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة. للاتصال: ليديا أرويو Lydia Aroyo، المسؤولة الصحفية، هاتف: 5599 413 207 (0) 44+؛ 35 796 7771 (0) 44+ (محمول)؛ laroyo@amnesty.org.

كيت ألين Kate Allen، مديرة فرع المملكة المتحدة لمنظمة العفو، التي نظمت حملة بشأن قضية عمر عثمان وضد استخدام التأكيدات الدبلوماسية في وجه التعذيب على مدار أكثر من سبع سنوات. الاتصال: نيل ديركين Neil Durkin، المسؤول الصحفي، 1547 033 207 (0) 44+؛ 984 398 7721 (0) 44+، أو بريد إلكتروني: neil.durkin@amnesty.org.uk.

بنجامين وورد Benjamin Ward، نائب مدير قسم أوروبا وآسيا الوسطى في "هيومان رايتس ووتش"، الذي كتب عدداً من التقارير حول التأكيدات الدبلوماسية في وجه التعذيب، بما في ذلك قضية عمر عثمان، وحول استخدام التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة من جانب الحكومة الأردنية. للاتصال: 837 7968 (0) 44+ 172؛ أو بريد إلكتروني: wardb@hrw.ogr.

كريستوف فيلكه Christoph Wilcke، كبير الباحثين بشأن الأردن في "هيومان رايتس ووتش". للاتصال: 13926193 89 49+ أو بريد إلكتروني wilckec@hrw.org.

أنجيلا باتريك Angela Patrick، مديرة منظمة "العدالة" لسياسات حقوق الإنسان، التي شغلت منصب المستشار القانوني المساعد للجنة حقوق الإنسان المشتركة في برلمان المملكة المتحدة من 2006 حتى 2011. وقد أصدرت "العدالة" تقارير حول مسألة السرية في عمليات الإبعاد ذات الصلة بالأمن القومي وحول التأكيدات الدبلوماسية في وجه التعذيب. للاتصال: 6415 762 207 (0) 44+ أو بريد إلكتروني APatrick@justice.org.uk.

روجر سميث Roger Smith، مدير "العدالة"، وهو مستشار قانوني يشغل منصب مدير "العدالة" منذ 2011. للاتصال: 100 3295 207 (0) 44+.